

● أخبار قصيرة

غارات وقصف وتفجيرات
للاحتلال تطال مناطق
في جنوب لبنان

تواصل قوات العدو الصهيوني اعتداءاتها على جنوبي لبنان، عبر غارات جوية وقصف مدفعي وهجمات بالمسيرات، إضافة إلى تفجيرات عنيفة، في انتهاكات متواصلة تزيد المخاطر على السكان وتهدد أمن القرى اللبنانية. فقد قصفت مدفعية العدو وادي السلوقي وبلدة حداء، فيما شنّ الطيران الحربي غارات على وادي الحجر ومحيط بلدة طلوسة على دفعتين. وفي بلدة ميفدون، أطلقت مسيرة للعدو من نوع «كواد كابتير» صاروخاً على سطح مبنى سبق استهدافه في حي الرجم، بالترزامن مع قصف متقطع لأطراف البلدة. وتعكس هذه الاعتداءات استمرار تصعيد العدو ضد مناطق لبنانية، وما يرافقه من تهديد لحياة المدنيين وممتلكاتهم، في ظل غياب ضمانات تحول دون تكرار الهجمات واتساع رقعتها في الجنوب.

سياسة ترحيل ترامب
تحت ضغط الانتقادات
ومخاوف العائلات

تواجه إدارة دونالد ترامب انتقادات متزايدة بسبب حملات الاعتقال والترحيل الواسعة، التي باتت تثير مخاوف حقوقية وشعبية قبل انتخابات التجديد النصفي في ٣ نوفمبر/تشرين الثاني. وأظهر استطلاع لـ«فوكس نيوز» أن ٥٣٪ من الناخبين يرون أن حملة الهجرة تجاوزت الحدود المقبولة، وترتفع النسبة إلى ٦٠٪ بين المستقلين ونحو الثلثين لدى اللاتينيين. وتكشف بيانات متضاربة بشأن المحتجزين فجوة بين رواية الإدارة التي تصفهم بالمجرمين، وتحليلات تشير إلى أن نحو ٧٠٪ منهم لا يملكون سجلات جنائية. كما أثارت اعتقالات، بينها احتجاز شابة لا تملك سجلاً جنائياً، مخاوف بشأن عدالة الإجراءات. سياسياً، يراجع رضا اللاتينيين عن ترامب، ما يضع الجمهوريين أمام اختبار انتخابي صعب ويهدد بتحويل ملف الهجرة من ورقة رابحة إلى عبء سياسي.

مقتل ضابطا و٤ مسلحين
في عمليتين أمنييتين
ببلوشستان

أعلن الجيش الباكستاني مقتل ضابط برتبة ميajor وأربعة مسلحين خلال عمليات أمنية نفذتها قواته في إقليم بلوشستان، استناداً إلى معلومات استخباراتية استهدفت مخاليق تابعة لجماعة «فتنة الهندوستان». وأوضح الجيش، في بيان نقلته صحيفة «دون»، أن العملية الأولى نُفذت في منطقة جاتاكباد بمقاطعة قلات، وأسفرت عن مقتل أربعة مسلحين وضبط كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر. وفي عملية أخرى بمنطقة شادي كور وباسني في جواد، قُتل الميجور وجاغت وحيد، البالغ ٣٤ عاماً، إثر انفجار عبوة ناسفة بدائية الصنع أثناء قيادته العملية. وتأتي هذه العمليات في إطار مواصلة السلطات الباكستانية حملتها الأمنية ضد الجماعات المسلحة في الإقليم، وسط استمرار التوترات والتحديات الأمنية التي تواجهها المنطقة.

غلاء المعيشة يُعيد رسم الخريطة السياسية لأوروبا

احتجاجات متصاعدة وغضب شعبي متنامٍ يُقلق الحكومات الأوروبية

تكشف الاحتجاجات
في أوروبا اتساع
الفجوة بين الحكومات
والشعوب، وتزايد
الشعور بأن الفئات
الضعيفة تتحمل كلفة
الأزمات وحدها

داخل الاتحاد الأوروبي. فإذا انشغلت الحكومات بأزمات داخلية ممتدة، فقد يصبح الانشقاق على سياسات مشتركة أكثر صعوبة، سواء في مجالات الصناعة والطاقة والدفاع أو في قواعد الموازنات العامة. والخطرا الأكثر واقعية ليس انهياراً وشيكاً للنظام الأوروبي، بل تراكم أزمات صغيرة وكبيرة تستنزف ثقة المواطنين وتحد من قدرة الحكومات على التحرك. فعندما تصبح القرارات الاقتصادية موضع نزاع اجتماعي دائم، وتراجع الثقة بالمؤسسات، وتتعثر الحكومات في تقديم استجابات مقنعة، يتحول كل ملف جديد إلى شرارة محتملة لأزمة أوسع.

أوروبا أمام أزمة شرعية متصاعدة

قد تنجح الحكومات في إخماد الاحتجاجات وإعادة الهدوء إلى الشوارع، لكنها لن تنهي غضباً تغذّيه الأزمات المعيشية وارتفاع الأسعار والبطالة وأزمة السكن وتراجع الخدمات العامة. فالقوة الأمنية لاتعالج الفقر، والوعود السياسية لا تستعيد ثقة المواطنين، ما دامت السياسات عاجزة عن توفير حياة كريمة. وتكشف هذه الاحتجاجات اتساع الفجوة بين الحكومات والشعوب، وتزايد الشعور بأن الفئات الضعيفة تتحمل كلفة الأزمات وحدها.

من دراسة تؤدي إلى وظيفة، ووظيفة تتيح الاستقلال، ودخل يسمح بالسكن وتكوين أسرة، بات يبدو أكثر تعقيداً وأقل ضماناً. وقد يحصل الشاب على شهادة جامعية من دون أن يجد عملاً مستقراً، أو يجد عملاً لا يكفي لتغطية تكاليف السكن والنقل والطاقة. لكن لا ينبغي افتراض أن هذا الغضب سيصيب تلقائياً في مصلحة اليسار أو اليمين المتطرف أو أي قوة معارضة. فقد يتحول إلى دعم انتخابي لبديل سياسي، أو إلى انقسام بين تيارات متنافسة، أو إلى عزوف عن المشاركة نتيجة فقدان الثقة بالجميع. والرهان الحقيقي يكمن في قدرة الأحزاب على تقديم حلول قابلة للتطبيق بدل تحويل المعاناة إلى شعارات انتخابية.

هل تتحول الأزمات المحلية إلى تحدٍ أوروبي مشترك؟

يصبح المشهد أكثر تعقيداً عندما تترامن الضغوط الاجتماعية في عدة دول مع خلافات حول الإنفاق والدين والسياسات الصناعية والدفاعية. فالاضطرابات لا تعني تلقائياً تهديداً مباشراً لليورو، لكنها قد تزيد صعوبة التوصل إلى توافق أوروبي في وقت تواجه فيه القارة تحديات اقتصادية وجيوسياسية متشابكة. وتكتسب فرنسا وألمانيا أهمية خاصة في هذا السياق، بالنظر إلى قفلهما

والسياسات الاقتصادية، فيما شهدت بعض المدن مواجهات بين المحتجين والشرطة. غير أن تكرار الاحتجاجات يكشف حجم الضغط الواقع على الحكومات عندما تتقاطع المخاوف المعيشية مع الشعور بأن المؤسسات لاتستجيب بالسرعة المطلوبة.

ألبانيا.. صراع على الأرض والشفافية
وحيداً للاستثمار

في ألبانيا، اتخذ الاعتراض بعداً سياسياً وبيئياً واضحاً. فقد شهدت تيرانا تظاهرات ضد مشروع منتج سباحي فاخر مرتبط بجاريد كوشنر، صهر ترامب، في منطقة زفيرنيك الساحلية الحساسة بيئياً. ورفع محتجون شعارات تؤكد أن البلاد ليست للبيع، مع اعتراضات تتعلق بحماية الأراضي والشفافية وشروط الاستثمار، فيما دافع رئيس الوزراء إيدي راماع عن ضرورة تقييم المشروع وفق الاعتبارات العلمية والبيئية. وتحول المشروع إلى رمز أوسع للخلاف على العلاقة بين السلطة ورأس المال، وعلى من يقرر مستقبل المناطق ذات القيمة البيئية والسياحية.

جيل الشباب أمام انسداد الأفق
المعيشي

يقف الشباب في قلب جانب كبير من هذا الغضب. فالمسار الذي كان يُقَدَّم بوصفه وعداً اجتماعياً واضحاً

من غلاء المعيشة إلى تراجع الثقة
بالحكومات

لا يمكن اختزال المشهد الأوروبي في عامل واحد. فارتفاع الأسعار، وأزمة السكن، وضغط الموازنات العامة، والخلاف على إصلاح أنظمة التقاعد والخدمات، تتداخل بنسب مختلفة من بلد إلى آخر. لكن القاسم المشترك هو شعور متزايد بأن التضحيات المطلوبة من المواطنين لا تقابلها نتائج ملموسة، وأن القرارات التي تُتخذ باسم الاستقرار المالي قد تُترجم في الحياة اليومية إلى خدمات أقل، وقلق أكبر، وفرض أصعب. في بلجيكا، خرجت النقابات والطلاب في تحركات ضد إجراءات التقشف وخفض الإنفاق. وشهدت بروكسل في ٩ أكتوبر/تشرين الأول مواجهات بين الشرطة ومحتجين خلال إضراب وطني، في مؤشر إلى أن الخلاف لا يتعلق بتفصيل مالي معزول، بل بتوزيع كلفة الإصلاح ومن يتحمل تبعاته. أما في البرتغال، فتتقدم أزمة السكن إلى واجهة الصراع الاجتماعي. ففي لشبونة، تظاهر مئات الأشخاص في مارس / آذار ٢٠٢٦ احتجاجاً على ارتفاع تكاليف السكن، مطالبين بتنظيم الإجراءات واتخاذ إجراءات تخفف أعباء القروض العقارية وتمنح الشباب فرصة لبناء حياة مستقرة. وفي إيطاليا، تراكفت تحركات اجتماعية مع اعتراضات على الأجور والخدمات

السلطات توقيفات وإصابات في صفوف الشرطة. وتكتسب الأزمة الفرنسية دلالتها من تراكم الضغوط الاقتصادية والسياسية؛ فوفق تحليل نشرته صحيفة «لوموند» في ٢٠ أكتوبر/تشرين الأول، ارتفعت كلفة المعيشة في فرنسا بنسبة ٢٣,٤٪ منذ تولي إيمانويل ماكرون الرئاسة عام ٢٠١٧، فيما تضررت الأسر الأقل دخلاً بصورة أكبر بسبب وزن الغذاء والطاقة في ميزانياتها.

ويتصاعد هذا الاحتقان الاجتماعي في وقت تتجه فيه الأنظار إلى الانتخابات الرئاسية المقررة عام ٢٠٢٧، إذ تمنح الأزمة القوى المعارضة فرصة لتقديم نفسها بديلاً، لكنها تضعها أيضاً أمام سؤال صعب: هل تملك خططاً قابلة للتنفيذ لمعالجة السكن والأجور والخدمات، أم ستكتفي بتوظيف الغضب ضد السلطة القائمة؟ وفي موازاة ذلك، تراقب الأسواق المالية التطورات الفرنسية بحذر؛ فقد أوردت «فايننشال تايمز» أن عائد السندات الفرنسية لأجل عشر سنوات ارتفع إلى ٤,٩٣٪ في أعقاب الاضطرابات، وسط قلق بشأن الوضع المالي وعدم اليقين السياسي، لتتشابك بذلك أزمة غلاء المعيشة مع الضغوط السياسية والمالية، وتضع فرنسا أمام تحدٍّ يتجاوز احتواء الاحتجاجات إلى معالجة أسبابها واستعادة الثقة.

الوفاق/ لم تعد الاحتجاجات التي تضرب مدناً أوروبية عدة مجرد صرخة في وجه ارتفاع الأسعار، ولا مجرد إضرابات مطلبية يمكن احتواؤها بعود حكومية أو إجراءات أمنية. ما يتكشف في الشوارع هو أزمة أعمق: مواطنون يشعرون بأن كلفة الحياة ترتفع أسرع من قدرتهم على الاحتمال، وشباب يخشون أن يتحول التعليم والعمل إلى طريق طويل بلا سكن مستقر أو مستقبل مضمون، وحكومات تطلب من مجتمعاتها شد الأزرعة فيما تتسع الأسئلة عن أولويات الإنفاق وعدالة توزيع الأعباء. وتندرج هذه التطورات يتحول الغضب الشعبي إلى ضغط سياسي متصاعد، قد يُعيد رسم موازين القوى في أوروبا ويضع الحكومات أمام اختبار صعب بين احتواء الشارع ومعالجة جذور الأزمة.

فرنسا.. الغلاء يُشعل الشارع ويعمّق
الضغوط السياسية والمالية

في فرنسا، اتخذ الغضب في الأيام الماضية منحىً عنيفاً، بعدما خرجت احتجاجات واسعة على غلاء المعيشة وتراجع الخدمات العامة، وامتدت من الطلاب إلى النقابات وفئات اجتماعية أخرى.

ولم تبقِ المواجهات في حدود التظاهر السلمي؛ إذ شهدت مدن عدة أعمال تخريب ونهب واعتداءات، وأعلنت

القوات المسلحة اليمنية تعلن استهداف منشآت
نفطية ومطارات سعودية

أعلنت القوات المسلحة اليمنية، الاثنين ١٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٦، تنفيذ ست عمليات عسكرية خلال الساعات الـ٤ الماضية، استهدفت منشآت نفطية ومطارات وقواعد جوية ورادارات داخل السعودية، باستخدام الصواريخ الباليستية والمتجّدة والطائرات المسيّرة، وفق بيانها الرسمي.

وقال المتحدث باسم القوات المسلحة اليمنية، العميد الركن يحيى سريع، إن العمليات تأتي ردّاً على الغارات السعودية التي قال إنها استهدفت مناطق مدنية في صنعاء ومحافظات يمنية أخرى، وأسفرت عن سقوط شهداء وجرحى، بينهم نساء وأطفال. وأوضح البيان أن الأهداف شملت منشآت تابعة لشركة أرامكو في ينبع، وحقل الشببة النفطي، ومطار الملك خالد في الرياض، ومطار أبها الدولي، إضافة إلى مواقع رادارية



قيود الدعم الأميركي تزيد الضغوط على كييف وسط تصاعد الهجمات الروسية

الاتصالات الفضائية العسكرية «ستارشيلد»، وتقارير أوكرائية عن عدم تلقي إنذارات أميركية مبكرة بشأن هجمات روسية، ما أثار مخاوف بشأن الدفاع الجوي. ميدانياً، سجّل أكثر من ٧٦ هجوماً

وأعرب الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي عن مخاوفه من تخلي الولايات المتحدة عن بلاده، محذراً من أن انحيازها إلى موسكو سيجعل انتصار أوكرانيا مستحيلاً. وتزامنت هذه المخاوف مع اضطرابات خدمة

تكشف التطورات الأخيرة عن تراجع الدعم الأميركي لأوكرانيا مقابل انفتاح متزايد على روسيا، ما يضع كييف أمام ضغوط عسكرية وسياسية، وتكشف تعارض حساباتها مع أولويات واشنطن الاقتصادية والاستراتيجية.

للطاقة. وهكذا، تواجه أوكرانيا ضغوطاً متزايدة مع تراجع الدعم الأميركي وتقيد قدراتها العسكرية، بينما تستفيد روسيا من انفتاح واشنطن لتعزيز مصالحها الاقتصادية والسياسية.

ولوجستية وإغلاق مطارات لساعات. اقتصادياً، أجل ترامب عقوبات جديدة على قطاع النفط الروسي، وأعلن توجيهها لشراء النفط والديزل من موسكو، بالتوازي مع بحث صفقات تشمل شركة «لوك أويل» ومشاريع

على منشآت الطاقة والنفط والغاز الأوكرانية خلال أسبوع، فيما أطلقت كييف نحو ١٠٠٠ مسيرة باتجاه سان بطرسبرغ، ما أدى، وفق السلطات المحلية، إلى مقتل شخص وإصابة تسعة، وأضرار في منشآت نفطية